

رقم الوثيقة : EUR 35/002/2005 (وثيقة للتداول العام)

بيان إخباري رقم : 305

11 نوفمبر/تشرين الثاني 2005

هولندا : لا للطرد إلى حين انتهاء التحقيقات

يساور منظمة العفو الدولية قلق عميق إزاء الإعلان عن طرد الناجين من حريق مطار سخيبول الذي اندلع في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2005. وتدعو منظمة العفو الدولية إلى عدم طرد الناجين من الحريق إلى حين الانتهاء من إجراء تحقيق شامل في أسبابه. كما تدعو منظمة العفو الدولية السلطات الهولندية إلى ضمان الإفراج عن جميع الناجين وتوفير سكن بديل لهم فضلاً عن مواساة نفسية خلال فترة التحقيق.

وفي 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، وخلال نقاش برلماني طارئ، أعلنت ريتا فردونك، وزيرة شؤون الهجرة والاندماج أنها ستبدأ قريباً عمليات طرد الناجين من الحريق الذين ما زالوا رهن الاعتقال. وقالت فردونك إن الناجين "لم يعودوا لازمين للتحقيق التقني" الذي يجريه فريق الأبحاث التقنية في سبب الحريق. وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، وعدت الوزيرة فردونك أعضاء البرلمان بعدم طرد الناجين "بانتظار نتيجة التحقيق الذي يجريه فريق الأبحاث التقنية". بيد أن نتائج التحقيق لم تُستكمل بعد.

وفي أعقاب الإعلان الصادر عن الوزيرة فردونك، ذكّرها عدة نواب بالوعد الذي قطعته بعدم طرد الناجين بانتظار نتيجة التقرير النهائي. وأوضحت الوزيرة فردونك أنها لم تقصد أبداً عدم طرد الناجين إلى حين انتهاء التقرير، وحظي قرارها بطرد الناجين بأغلبية أصوات النواب. وفي تناقض مباشر، اعتمد البرلمان الهولندي اقتراحاً ينص على وجوب إجراء تقييم طبي ونفسي شامل ومستقل قبل طرد أي من الناجين. كذلك حث الحكومة على توفير ضمانات بتقديم معالجة كافية في الدول الأم.

وتصر منظمة العفو الدولية على أنه رغم اعتماد الاقتراح، لا يجوز تنفيذ عمليات الطرد المعلنة قبل انتهاء التحقيق ونشر نتائجه. وتكرر المنظمة دعوتها إلى الحكومة الهولندية لإدراج التجاوزات المزعومة في أوضاع الاعتقال قبل الحريق كجزء لا يتجزأ من التحقيق الذي تجريه. كما تحث منظمة العفو الدولية الحكومة الهولندية على التحقيق في الأبناء المتعلقة بمعاملة الناجين بعد الحريق. وتعتقد منظمة العفو الدولية أيضاً أن التحقيقات الجارية يجب أن تشمل شهادات الناجين من الحريق كشهود لأن هذا من شأنه أن يساعدهم في الحصول على تعويض.

خلفية

في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2005، أودى حريق شب في مركز الاعتقال في مطار سخيبول بحياة 11 مهاجراً غير شرعيين معتقلين في مركز الاعتقال المؤقت في المطار وأصاب 15 آخرين بجروح.

وفي 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2005، دعت منظمة العفو الدولية الحكومة الهولندية إلى الإفراج عن جميع المهاجرين غير الشرعيين الذين نجوا من الحريق ممن لديهم خلفية إجرامية، لأنه بوقف عمليات طرد المهاجرين، لم يعد هناك سبب قانوني لاعتقالهم. وعبر حكم صدر مؤخراً عن محكمة المقاطعة في أمستردام في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 عن

موقف مشابه. كذلك دعت منظمة العفو الدولية الحكومة إلى توفير سكن بديل لجميع الناجين من الحريق، بما فيه خدمات كافية للمواساة النفسية. وفي قضيتين منفصلتين، أمرت محكمة المقاطعة بنقل الناجين إلى سكن بديل لأنهم لم يتلقوا علاجاً كافياً للتكيف مع التجربة المؤلمة التي مروا بها.